مقدمة

تنطوي الملاحة البحرية علي الكثيرمن المخاطر البحرية، حيث تتعرض السفن البحرية لحوادث تنجم عنها اضرار قد تؤدي بالسفينة وحمولتها، ويعد التصادم البحري الي جانب الخسارات البحرية المشتركة، والانقاذ والجنوح، والغرق والحريق وغيرها من أهم الحوادث البحرية وأخطرها علي الاطلاق، منذ القدم.

والملاحة البحرية بصفة عامة ذات طبيعة خاصة، نظرا لما تتعرض له السفن من أخطار خلال الرحلة البحرية، حيث تؤدى تأثيرات الطقس وطبيعة الممرات المائية والأخطاء البشرية وكذلك طبيعة المواد والبضائع المنقولة بحرا الى جعل السفن وسيلة مهددة بالاخطار فى كثير من الأحيان، وبالرغم من عدم نجاح الوسائل التكنولوجية التى تم التوصل اليها عبر السنين فى درء تلك الاخطار، الا انها أسهمت بشكل واضح فى توفير بعض الأمان وسلامة الرسالة البحرية الى حد ما.

ومما لا شك فيه، أنه من بين المخاطر البحرية العديدة التى تنطوى عليها الملاحة البحرية، يأتى التصادم البحرى فى مقدمة تلك المخاطر ، كما أنه يعد أخطرها على الاطلاق، حيث غالبا ما يسفر التصادم عن أضرار جسيمة تلحق بالسفن المتصادمة والبضائع المنقولة عليها وبأفراد الطاقم والمسافرين فضلا عن تلوث البيئة البحرية بالزيت، كما أنه من شأن المصادمات البحرية التى تقع بين تلك السفن وغيرها من السفن الأخرى النيل من قوة السلاح البحرى للدول المتصادمة سفنها مما يؤثر على قدرتها العسكرية فى الدفاع الوطنى عن مسطحاتها المائية وبالتالى عن أراضيها.

وقديما كانت المشاكل القانونية التي تترتب كانت بسيطة نسبياً، إذ الامر لا يعدو ان يتعلق بتقدير وجود الخطأ أو القوة القاهرة، وبالتالي تقدير الخسارة حسب الأعراف الجاري بها العمل في الميناء الذي وقع فيه التصادم.

إلا أن هذا الشكل الذي دام عليه التصادم عدة قرون تغير اثر التقدم التقني خلال القرن ١٩ ، فبعد اكتشاف القوة المحركة، سواء عن طريق البخار والكهرباء والطاقة الذرية قفزت صناعة السفن لتظهر علي شكل حديث مبني بالفولاذ والحديد ومجهزة بالآت تقنية متطورة، مما أدي الي الاعتقاد بأن الحوادث البحرية ستكون منخفضة، وأنه سوف لا يترتب عنها أضرار بليغة ، إلا أن الحقيقة كانت عكس ذلك.

فالسفن الحديثة تعتمد أثناء ملاحتها علي استعمال محركات ذات قوة فائقة، وآلات دقيقة، مما يجعلها عرضة للأخطار، فيما اذا وقع أي اخلال أو عطب فني في احدي الآلات كما انها أصبحت تسير في الليل كما تسير في النهار سواء أكان الطقس جيداً أو سيئاً، كما أصبح الاستغلال التجاري يتطلب في عصرنا تنقلات سريعة من قبل عائمات ضخمه، والتردد في بعض الموانئ للتوزيد بالوقود أحياناً، أو افراغ حمولة أو شحن بضائع أحياناً أخري. وعادة ما يؤدي التقاؤها في نفس الخط والممرات وهي محملة بآلاف الأطنان من البضائع والأشخاص، الي وقوع حوادث وخاصة التصادم البحري مما قد يرتب أضراراً متفاوتة الخطورة، إذ تدل الاحصائيات علي انه بالنسبة لمجموع الاسطول العالمي يبلغ عدد الاصطدامات ١٥٠٠ اصطدام في العام تقريباً.

وبعد وقوع التصادم سواء بين السفن أو بين احداها ومركب أو عدة مراكب للملاحة الداخلية أو مع عائمات غير ثابتة في مكان واحد، يثور السؤال حول قواعد المسئولية التي يتعين أعمال أحكامها.

فالمسئولية المترتبة عن التصادم البحري هي مسئولية تقصيرية بطبيعة الحال، والتي تختلف باختلاف السبب الذي يؤدي الي وقوع حادث التصادم البحري.

وبعد حدوث التصادم البحري وثبوت خطأ احدي السفينتين أو كلاهما، ينشغل المتصادمون برفع الدعوي، وإذا كان الأمر يتعلق بأضرار بدنية الي جانب الأضرار المادية، ينشأ عن التصادم دعويان، دعوي جنائية يتابع بموجبها الربان نتيجة خطئه أو اهماله، ودعوي مدنية قصد التعويض عن الأضرار الناجمة اثر التصادم، مما يقتضي تقدير الاضرار التي يلتزم مرتكب التصادم بتعويضها للمضرور وعادة ما يكون مبلغ التعويض مرتفعاً مما يبرر تمسك ملاك السفن، بمبدأ تحديد المسئولية عن الأضرار الناشئة عن حادث التصادم البحري.

وفى هذا الكتاب الذى بين ايديكم نقدم لكم عرضا وتحليلا لحوادث التصادم البحرى وموقف الاتفاقيات الدولية والمحلية منها كذلك ترواح الفقه القانونى حولها.